البعض أكد أن الدستور ساوى بين الرجل والمرأة والآخرون رأوا أن العاطفة ستغلب على عملها

طلبة الحقوق اختلفوا حول أحقية المرأة في الوصول للقضاء

باسمة محمد

نورة المرزوق

فيصل الصانع

ريم محمد

جعفر القلاف

مصطفى حاجيه

أثبتت المرأة الكويتية كفاءتها في جميع المناصب التي تبوأتها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالدولة وقد آن الأوان لأن تسلك السلك القضائي بدءا من تعيينها كوكيلة نيابة وصولا الى منصب القضاء.

وقد أصدر مجلس القضاء الأعلى قرارا بقبول أوراق فتيات في منصب وكيل نيابة تمهيدا لتبوئها منصب القضاء، ولكن هذا القرار أثار لغطا كبيرا في المجتمع الكويتي ما بين مؤيد لفكرة اعتلاء المرأة منصة القضاء كونها قادرة على العطاء وبين رافض للفكرة سواء بحجة ان المرأة ستحكم بالعاطفة او بسبب شرعي من حيث ان القضاء ولاية عامة ولا يمكن للمرأة ان تكون قاضية.

التقت «الأنباء» اهل الاختصاص من محامين ومحاميات للتعرف عن ارائهم عن كثب كما التقت مجموعة من طلاب وطالبات كلية الحقوق لمعرفة تقييمهم لهذه الخطوة المهمة في حياة المرأة الكويتية واليكم ما خرجنا به من آراء.

في البداية، قالت أبرار بهمن ـ خريجة كلية الحقوق بجامعة الكويت انها تؤيد وصول المرأة الى القضاء لاسيما ان المرأة الكويتية تبوأت مناصب قيادية عدة في الدولة وأبلت بلاء حسنا والمرأة الكويتية مدافعة شرسة عن حقوقها وقد نالت جميع حقوقها السياسية عام 2005، وقد آن الأوان لأن تصبح قاضية أسوة بمثيلاتها في عدة دول عربية وخليجية مجاورة. ورفضت بهمن شرط حصول الخرجية على 90٪ حتى تعين كوكيل نيابة موضحة انه لا يشترط لنجاح المرأة في الحياة العملية ان تكون موفقة في حياتها الدراسية العلمية.

ورفضت أمل الشاهين ـ خريجة كلية الحقوق بجامعة الكويت التحاق المرأة الكويتية بالسلك القضائي كون المرأة بطبيعتها عاطفية وبالتالي ستحكم بالعاطفة وليس بالعقل وهذا الأمر شيئا أساسيا في طبيعة الأنثى ولا يمكن تغييره بأي حال من الاحوال.

وترى الشاهين ان من الأفضل ان تستمر المرأة في مزاولة مهنة المحاماة وعدم الالتحاق بالقضاء وتركه للرجال الذين يحكمون بعقلهم.

ولفتت شيخة القلوشي ـ طالبة بكلية الحقوق انها ترفض ان تصبح المرأة الكويتية قاضية لانها بطبيعتها تغلب العاطفة على العقل ولا يمكن وضع مصائر الناس تحت حكم العاطفة، فالقاضي لابد ان يتميز بحكمه العقلاني على القضية قبل ان يصدر احكامه النهائية.

من ناحية أخرى قالت القلوشي: لا يجوز أن تكون للمرأة ولاية عامة.

أما حصة الشهاب ـ طالبة بكلية الحقوق: فأيدت وصول المرأة إلى القضاء لافتة إلى ان الدستور الكويتي ساوى بين المرأة والرجل في الحقوق والوجبات وبالتالي فمن حق المرأة أن تصبح قاضية.

واشارت الشهاب الى ان تجربة المرأة الكويتية في البرلمان كانت جيدة وآن الأوان لان تسلك السلك القضائي لاسيما انها لا ينقصها شيء للتساوي مع مثيلاتها في الدول الأخرى اللواتي اصبحن قاضيات منذ زمن بعيد.

وردا على الرافضين لوصول المرأة الى القضاء كونها عاطفية قالت الشهاب: بالعكس فالمرأة معروف عنها ان عندما تعمل تخلص في عملها ولا تحكم عاطفتها ابدا بل تغلب عقلها وخبرتها.

ومن وجهة نظر شهد العسعوسي ترى ان المرأة الكويتية لا تصلح الى القضاء لانها تغلب جانب العاطفة على العقل، موضحة ان وصولها الى منصب وزيرة ونائبة لا يعني بالضرورة انها قادرة على ان تصبح وكيلة نيابة وقاضية.

اما نورة المرزوق ـ طالبة بكلية الحقوق فهي مؤيدة حتى النخاع لوصول المرأة إلى القضاء لاسيما انها تتمتع بالقدرات والمهارات والمعارف التي تجعلها قادرة على خوض هذا المجال وبكفاءة.

اما ريم محمد، فأعلنت رفضها لفكرة ان تكون المرأة وكيلة نيابة او قاضية وترى ان تلك المهن من الافضل ان تترك للرجال لانهم يحكمون عقلهم على عكس المرأة التي ان حكمت ستحكم بعاطفتها المعروفة عنها.

وقالت محمد: وهذا لا يعني التقليل من شأن المرأة فقد تبوأت عدة مناصب قيادية في الدولة واثبتت جدارتها ولكن هناك مهنا لا يمكن للمرأة أن تخوضها نتيجة طبيعتها، فكيف يمكن ان تحكم المرأة على سبيل المثال في قضية جنايات وتصدر قرارا بإعدام مرتكب الجناية فبالتأكيد ستأخذها الشفقة وتخفف من الحكم بما لا يحقق العدالة المطلوبة.

وأيدت باسمة محمد وصول المرأة الى السلك القضائي مؤكدة ان المرأة لا تقل أهمية في المجتمع عن اخيها الرجل وهي قادرة على خدمة المجتمع في جميع المواقع متسلحة بما حصلت عليه من تحصيل علمي متميز.

واشارت الى انها لا توافق على النظرة الهامشية للمرأة بأنها ستحكم بعاطفتها مؤكدة ان المرأة قادرة على أن تكون سيدة قراراتها وتحكم بالعدل وفق ما ينطق به العقل.

ومن الناحية الأخرى اخذت «الأنباء» آراء الرجل في وصول المرأة الى القضاء فجاءت الآراء كالآتي:

قال الطالب بالسنة الثانية بكلية الحقوق محمد الانصاري: انا من أشد المؤيدين لوصول المرأة الكويتية الى السلك القضائي فنحن نعيش في دولة مدنية ودولة مؤسسات وتبعا لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة لا يوجد ما يمنع المرأة من ان تكون قاضية.

واوضح الانصاري ان المرأة تبوأت عدة مناصب قيادية في الدولة واثبتت كفاءتها وجدارتها، رافضا فكرة ان المرأة تحكم بعاطفتها. واوضح فيصل الغانم ـ طالب بكلية الحقوق ان قرار قبول اوراق فتيات في منصب وكيل نيابة تمهيدا لوصولها لمنصب القضاء هو قرار منصف للمرأة والرجل ايضا فالدستور نص على المساواة بين الرجل والمرأة.

وافاد الغانم بأن العاطفة لا تقتصر على المرأة فقط فالرجل ايضا لديه عاطفة.

من جانبه، أكد مصطفى حاجية ـ طالب بكلية الحقوق، ترحيبه وتأييده لوصول المرأة الى السلك القضائي فالمجتمعات تتطور ولابد من الشعوب ان تواكب تطور مجتمعاتها لاسيما ان هناك الكثير من النساء في مجتمعات خليجية وعربية اصبحت قاضيات واداؤهن مميز في هذا المجال.

أما فيصل الصانع ـ طالب بكلية الحقوق، فأكد رفضه ومعارضته لوصول المرأة لمنصب القضاء كونها تحكم بعاطفتها وليس بعقلها.

واشار ان المرأة الكويتية فشلت في ادائها السياسي سواء على مستوى مجلس او الحكومة والدليل عدم وصول امرأة واحدة في الانتخابات الأخيرة، مشددا على ان الرجل اكثر قوة وصلابة على أخذ القرار.

وعارض جعفر القلاف ـ طالب بالسنة الثالثة بكلية الحقوق وصول المرأة إلى القضاء، موضحا ان القضاء مجال للرجال وليس النساء كونهم يحكمون بالعقل والمنطق والحكمة ولكن المرأة عاطفية بطبيعتها.

● آلاء خليفة

العتيبي: المرأة لا تصلح للعمل في القضاء

محمد العتيبي

أوضح المحامي محمد ذعار العتيبي لـ «الأنباء» أنه يعارض فكرة تولي المرأة أحد مناصب القضاء او النيابة مبررا ذلك بأن هذا المجال يحتاج الى جهد كبير وتفرغ تام للعمل كما يحتاج الى البحث دائما عما هو جديد بالقانون والقضاء سواء على المستوى الاقليمي او الدولي.

وأضاف: كما ان تعيين المرأة في ذلك المجال سيؤثر سلبا على اتجاه العمل وسيره الصحيح حيث سيغاند هذا العمل على العقل والتدبر لا على الإحساس والعاطفة التي غالبا ما تميل اليها المرأة بطبيعتها.

وتابع: بالإضافة الى ان المرأة وظيفتها الأولى في الحياة هي التفرغ لتربية الأبناء ومراعاة أسرتها وهذا يتنافى مع طبيعة العمل في مجال القضاء حيث انه يحتاج الى وقت كثير وجهد جبار يبذله سواء القاضي او وكيل النيابة نظرا لأنهما الجهة الوحيدة لتحديد هوية الشخص وتحليله سواء ارتكب الجريمة ام لم يرتكبها، ولكل هذه الأسباب يرى العتيبي ان المرأة غير صالحة للعمل في هذا المجال.

نجلاء النقي لـ «الأنباء»: المرأة اثبتت كفاءتها في جميع المجالات ومعيار المفاضلة في أي مهنة هو الكفاءة والخبرة وتحمل المسؤولية

قالت محامية الدولة في الفتوى والتشريع وصاحبة ملتقى نجلاء النقي الاعلامي، نجلاء النقي لـ «الأنباء» ان قرار مجلس القضاء الاعلى بقبول اوراق فتيات في منصب وكيل نيابة تمهيدا لتبوئها منصب القضاء هو قرار صائب وفي محله واثلج صدورنا ونشكر المجلس الاعلى للقضاء لاتخاذه لمثل هذا القرار على الرغم من انه جاء متأخرا، موضحة انهن منذ سنوات عدة طالبن بقبول الاناث في منصب القضاء.

وأفادت النقي ان المرأة الكويتية اثبتت وبجدارة خلال السنوات الماضية بأنها ذات كفاءة وخبرة وصاحبة قرار وتتحمل المسؤولية مشيرة الى ان معيار المفاضلة في اي مهنة هو معيار الكفاءة والخبرة واتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

واكدت النقي ان المرأة الكويتية على مر العصور ابلت بلاء حسنا في جميع الميادين التي عملت بها واثبتت انها لا تقل شأنا عن اخيها الرجل وان كان البعض حاليا «يدندن» على وتر ان المرأة عاطفية لا تصلح ان تتولى مهنة القضاء وأؤكد ان هذا الكلام معيب ولا اساس له من الصحة فالمرأة تتميز بالذكاء العاطفي بناء على دراسات عدة اجريت في هذا المجال وهذا الامر يحسب لصالح المرأة ولا يحسب ضدها، فالقاضي في حال اصداره حكما يعتمد على القوانين والادلة والبراهين وظروف وملابسات القضية ويستخدم القاضي احاسيسه وعواطفه سواء رجل او امرأة لأن تلك الاحاسيس تساعد القاضي على اصدار الاحكام بشكل منطقي وبمصداقية اكثر.

وفيما يخص الناحية الشرعية والقول انها ولاية عامة قالت النقي: ترددت تلك الاقاويل عندما كانت هناك مطالبات بمنح المرأة حقوقها السياسية بحجة الشرع والولاية العامة والآن من كان ضد حقوق المرأة ووقف حجر عثرة في حصولها على حقوقها السياسة اصبحوا هم أول من يغازلون اصوات المرأة في الانتخابات واكثر من تعج مقارهم الانتخابية بالنساء ومفاتيحهم الانتخابية هم من النساء، ولا يوجد نص في القرآن او السنة يجرم وصول المرأة الى السلك القضائي بالاضافة الى ان هناك اختلافا ما بين فقهاء الشرع منهم من وافق ومنهم من عارض، فالشريعة قائمة على الجدل وهناك اختلاف في الرأي وبالتالي فهناك مرونة وسلاسة.

وتابعت النقي قائلة: والعاطفة موجودة عند الرجل والمرأة على حد السواء وهناك رجال عاطفيون اكثر من النساء انفسهن ومهنة القضاء كباقي المهن فكما ان هناك اداء جيدا فهناك ايضا اداء سيئ سواء من قبل الرجل او المرأة وحاليا في جميع مجتمعات العالم النساء لهن دور تاريخي وريادي في مجتمعات منذ مر العصور.

مضيفة: وهناك من يدعي بأن المرأة غير قادرة فسيولوجيا على تحمل مثل هذه المهنة، وهذا كلام مردود عليه، فعلى سبيل المثال السيدة ام عمارة كانت تقاتل في الجيوش الاسلامية ببسالة وباقتدار، بالاضافة الى انه في يومنا هذا نجد نساء كثيرات مقاتلات في الجيوش الغربية كالجيش الأميركي والبريطاني والفرنسي بل والأكثر من ذلك منهن من هم تتبوأ رتبا أعلى من الرجال في الجيش، وانا شخصيا اطالب ومنذ سنوات عديدة بالسماح للمرأة الكويتية بالانخراط في سلك الجيش واتمنى تحقيق ذلك في اسرع وقت.

وافادت النقي بان هناك قاضيات في دول مجلس التعاون الخليجي ونساء الكويت لا ينقصهن شيئا ليتساوين بمثيلاتهن في الدول الاسلامية المجاورة.

موضحة ان متطلبات المجتمع تتغير مع مر العصور وهكذا الحال بالنسبة للنظرة الى الامور، ففي الماضي لم يكن يسمح للنساء ان يذهبن للمدارس على سبيل المثال ولكن حاليا الوضع تغير واصبح القانون يجرم من لا يدخل ابناءه المدارس، وايضا بالنسبة لقيادة السيارة التي كانت ممنوعة في الماضي على النساء، مؤكدة ان المرأة الكويتية لها اياد بيضاء في جميع المجالات فهي ذات المرأة التي دافعت بكل بسالة وشجاعة عن الشرعية الكويتية اثناء الغزو العراقي الغاشم وهناك شهيدات قدمن أرواحهن فداء للوطن موضحة ان اول مظاهرة خرجت من الكويت تندد بالعدوان الغاشم على الكويت كانت مظاهرة نسائية.

وقالت: من المعيب والمحزن والمؤسف اننا في عصر العولمة وفي عام 2012 نطرح سؤالا حول رأينا في وصول المرأة الى القضاء فهناك الكثير من القضايا العالقة التي تحتاج الى علاج فوري ومنها قضايا التعليم والصحة والبطالة ومشكلة القروض وفوائده وما تتعرض له الأسر الكويتية من ضبط واحضار بخصوص تلك القروض وعدم قيام البنك المركزي بدوره الرئيسي في مراقبة البنوك التقليدية فهناك فساد وواسطة ومحسوبية منتشرة في المجتمع الكويتي والدليل على ذلك التقارير الصادرة من ديوان المحاسبة واتحدى اذا كانت هناك جهة حكومية واحدة في الكويت لا تعاني من الفساد بل «غرقانة» في الفساد، فانظروا الى حال الرياضة الكويتية وخسائر البورصة والتلوث البيئي والغلاء المعيشي والفجوة تكبر يوما تلو الاخر بين الغني والفقير فهناك الكثير من المشاكل التي يعاني منها المواطن الكويتي يفترض ان يتم الالتفات اليها بدلا من النقاش حول وصول المرأة الكويتية الى القضاء من عدمه.

واضافت النقي قائلة: ان الذي وقف حجر عثرة امام المرأة كان قرار وزارة العدل طوال السنوات الماضية وهو قرار جائر ومخالف للقانون والنصوص الدستورية (المواد رقم 7 و8 و29).

متابعة: فالمواد السابقة من الدستور تنص على العدالة المجتمعية والمساواة بين الرجل والمرأة المادة 29 من الدستور تنص على الآتي (الناس سواسية في الكرامة الانسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم بسبب الجنس اول الاصل او اللغة او الدين) فإفساح المجال للمرأة الكويتية للانخراط في السلك القضائي ما هو الا تطبيق لنصوص القانون والدستور الكويتي والمواثيق الدولية التي تنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة كاتفاقية سيداو والتي صادقت عليها الكويت في سنة 94 وهي تعتبر جزاء لا يتجزأ من القانون الدولي وهي بمثابة اعلان عن الحقوق الانسانية وحقوق المرأة والتي تنادي بضرورة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمعات وضرورة مساواتها بالرجل واعطائها كل حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية وغيرها من الحقوق.

وفي ردها على سؤال حول من ينادي بتعيين المرأة قاضية في محاكم الدرجة الاولى فقط فأكدت النقي رفضها التام لهذا المقترح فالحق لا يمكن تجزئته.

نجلاء النقي

العجيري والرشدان في «بانوراما جامعية»

يستضيف برنامج بانوراما جامعية على موقع اليوتيوب كلا من الفلكي د.صالح العجيري ود.علي المطيري للحديث حول موضوع ترشيد استهلاك الكهرباء، كما يجري البرنامج لقاء خاصا مع د.ابراهيم الرشدان رئيس وحدة قسطرة القلب في المستشفى الصدري وعضو هيئة التدريس بكلية الطب في جامعة الكويت حول وحدة قسطرة القلب ونجاحها في إجراء أول عملية في الشرق الأوسط لترميم الصمام الميترالي لعلاج الارتجاع الشديد لصمام القلب من دون إجراء عملية جراحية، وذلك باستخدام تقنية جديدة عن طريق قسطرة القلب. جدير بالذكر ان برنامج بانوراما جامعية يعده قسم البرامج الإعلامية بإدارة العلاقات العامة والإعلام في جامعة الكويت، ويتم عرضه على الفضائية الكويتية في الساعة 5:15 مساء كل سبت، وعلى موقع اليوتيوب على الرابط التالي: http:www.youtube.com/user/kunivmp

صالح العجيري

د.ابراهيم الرشدان

أسيري: انطلاق الدورات التدريبية المصاحبة لحملة لا للعنف ضد الأطفال الأحد

قال عميد كلية العلوم الاجتماعية أ.د.عبدالرضا أسيري ان الكلية وبالتعاون مع وحدة دراسات المرأة تقوم بتنظيم المسابقة المقامة على هامش حملة «لا للعنف ضد الطفل» وبدعم مالي من الأمانة العامة للأوقاف وبنك الكويت الدولي، الى جانب انه تم تخصيص جوائز مالية كما هو الحال بالنسبة لمسابقة: «لا.. للعنف ضد المرأة» وذلك لأفضل (ملصق) بوستر، وأفضل صورة فوتوغرافية، وكذلك أفضل فيديو عن العنف ضد الأطفال.

ومن جانبها، أشارت رئيس وحدة دراسات المرأة بكلية العلوم الاجتماعية د.لبنى القاضي إلى ان الوحدة وضمن أنشطة حملة «لا للعنف ضد الطفل» ستقدم ومنذ الأحد المقبل وحتى 22 نوفمبر المقبل، دورات تدريبية ستشارك فيها نخبة متميزة من الأساتذة المتميزين بالجامعة، وبعض المتخصصين من خارج الكويت، وكذلك بعض المتخصصين من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالكويت، وقد تم اختيار هذه الدورات التدريبية بدقة بحيث تتلاءم والحدث يذكر ان المسابقة الأولى بدأت في 2012/9/23 وتستمر حتى 2012/11/24، والمسابقة الثانية ستقام في الفترة من 2013/3/8 وحتى 2013/5/8 وتشجيعا للمتسابقين وتحفيزا لهم على المشاركة في هاتين المسابقتين فقد تم تخصيص جوائز مالية لمختلف الفئات المشاركة.

وأوضحت القاضي ان الوحدة قامت منذ فترة وجيزة بتنظيم حملة بعنوان: حملة «لا للعنف ضد الطفل»، وذلك تحت رعاية عميد كلية العلوم الاجتماعية أ.د.عبدالرضا أسيري وحمله أخرى بعنوان «لا للعنف ضد المرأة»، وذلك تحت رعاية الأستاذة د.فايزة الخرافي وتضمنت هاتان الحملتان مسابقتين لاختيار أفضل (ملصق) بوستر، وأفضل صورة فوتوغرافية، وكذلك أفضل فيديو حول موضوع العنف ضد المرأة والطفل.

● آلاء خليفة

العنزي: قبول 34 طالباً وطالبة بالجامعات المصرية للعام 2012 ـ 2013

اعلن رئيس المكتب الثقافي بسفارتنا بالقاهرة د.فريح العنزي عن اسماء 34 طالبا وطالبة تم قبولهم في مختلف الجامعات المصرية للعام الدراسي 2012 ـ 2013، وفيما يلي الأسماء:

امل محسن بطي العجمي ـ كلية الحاسبات والمعلومات ـ جامعة حلوان، ثامر محسن مطلق بطاح المطيري ـ كلية الحقوق ـ جامعة بني سويف، جراح عبدالعزيز مالك سالم ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة، حزام حسين سحيم حزام حسين ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة، حسين سحيم حزام حسين ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة، حسين محمد منصور حسين ـ كلية الحقوق ـ جامعة بنها، حمد وليد حمد السعيد ـ كلية هندسة المطرية ـ جامعة حلوان، خالد عبدالله فهيد العنزي ـ كلية الحاسبات والمعلومات ـ جامعة حلوان، خالد مبارك جمعان العيباني ـ كلية هندسة المطرية ـ جامعة حلوان، خالد محمد نهار المطرفي ـ كلية الحقوق ـ جامعة بنها، خالد نواف هدمول ماجد ابو شويربات المطيري ـ كلية الحقوق ـ جامعة بنها، زيد عبدالله زيد العارضي ـ كلية هندسة المطرية ـ جامعة حلوان، سعد صنيتان عبد لله الديحاني ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة، صالح بدر صالح المطيري ـ كلية الهندسة ـ جامعة حلوان، طارق فرحان فياض خلف ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس، عبدالعزيز غنام مطر العنزي ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة، عبدالقادر عبدالوهاب سهيل مهنا السهيل ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة، عبدالله عصام احمد رضا ندوم ـ كلية الهندسة ـ جامعة عين شمس، علي خالد علي الحجرف ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة، غالية سرور مطر الرشيدي ـ كلية الهندسة ـ جامعة القاهرة، فايز محمد حميد العنزي ـ كلية هندسة المطرية ـ جامعة حلوان، فرج صالح فرج الجدعان ـ كلية طب الأسنان ـ جامعة الاسكندرية، كوثر علي عباس كرم حيدر ـ كلية طب الفم والأسنان ـ جامعة القاهرة، محمد عبدالله حسن الهاجري ـ كلية الهندسة ـ جامعة حلوان، مريم عبدالعزيز حسن علي ـ كلية طب الفم والأسنان ـ جامعة القاهرة، مساعد محمد عيد المطيري ـ كلية هندسة المطرية ـ جامعة حلوان، مشاري بدر ياسين الفودري ـ كلية الهندسة ـ جامعة القاهرة، مشاري عبدالله سعد خلف ـ كلية الحقوق ـ جامعة بني سويف، مشاري تركي جزاء الحربي ـ كلية الحقوق ـ جامعة المنصورة، مشاري سلطان عبدالله صنيدح هادي الديحاني ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة، مطلق خميس سالم الخضيري السعيدي ـ كلية الحقوق ـ جامعة المنوفية، ناصر فهد حمود فهد الحربي ـ كلية الحقوق ـ جامعة بني سويف، نواف فيصل حبيب الفضلي ـ كلية الحقوق ـ جامعة بنها، نور خالد ابراهيم العبدالله ـ كلية الحقوق ـ جامعه المنوفية.

● القاهرة ـ هناء السيد

د.فريح العنزي

«الإنشائي» يستحدث برنامجاً للفصل التمهيدي لطلبة الثانوية العامة

صرح مدير معهد التدريب الإنشائي بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب م.علي الخميس بأن الاستعدادات المكثفة للمعهد لاستقبال الأعداد الإضافية من حملة الشهادة الثانوية على برامج المعهد تم استحداث برنامج الفصل التمهيدي لمدخلات الثانوية العامة أو ما يعادلها من القسم الأدبي وذلك لرفع المستوى الأكاديمي والعلمي للطلبة قبل الالتحاق بالبرامج المهنية بالمعهد». وأكد الخميس ان المعهد استقبل الدفعة الأولى من متدربي التمهيدي مساهمة منه في تخفيف العبء المتزايد من أعداد المتقدمين للإلحاق بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث احتوى البرنامج على المقررات العلمية اللازمة لتعويض الفجوة الأكاديمية لمخرجات الأدبي ليتسنى لها دخول المعهد دون عوائق وصعاب. وأضاف الخميس ان برنامج الفصل التمهيدي احتوى على المعارف العلمية اللازمة من العلوم الفيزيائية والكيميائية وكذلك الحسابات الفنية والرسومات الهندسية لإعداد الفرشة النظرية المسبقة للمقررات العلمية والنظرية بالبرامج التي يطرحها المعهد لمدخلات الثانوية العامة أو ما يعادلها من القسم العلمي.